الفصل الثانى

اتجاهات التنظير ومناهج البحث فى علم الاجتماع السياسى

obeikandl.com

obeikandl.com

فى هذا الفصل سأتعرض فى البداية إلى الاتجاهات النظرية ووجهات النظر الفكرية المهمة فى تبويب وتصنيف الإسهامات المختلفة، لأولئك الباحثين الذين تناولوا علم الاجتماع السياسى وموضوعه بالدراسة والبحث، وهذه الاتجاهات هى:

أولاً، الاتجاه البنائى الوظيفى:

يرى مفكرو هذا الاتجاه أن المجتمع ما هو إلا نسق اجتماعى يتكون من وحدات اجتماعية متكاملة، وأن لوظيفة وبناء هذه الوحدات فاعلية فى تحقيق التوافق إلى جانب تحقيق احتياجات النسق الاجتماعى، وبتناول العلاقات الخاصة ببناء الأجزاء والوحدات، وعمليات النسق الاجتماعى، على اعتبار أنها أنساق يرتبط بعضها بالآخر من خلال قيم وأهداف عامة فى الغالب تكون مشتركة.

وينظر الاتجاه البنائى الوظيفى إلى المجتمع باعتباره نسقاً اجتماعيّا يشترك فى القيم والاحتياجات والأهداف التى لها صفة العمومية، فى حين يعدّ الدولة نسقاً فرعيّا، يقوم بدور فعال فى تحقيق والقيام بوظائف ترتبط بأهداف المجتمع، منها: الدعم والتكامل فى جانب، وإنجاز هذا الدعم والتكامل فى الجانب الآخر. ولكى تكون الدولة قادرة على تحقيق التكامل والتماسك للمجتمع، فلابد من أن تتوافر مجموعة من الالتزامات تقننها الدولة.

فى تأكيد البنائية الوظيفية على التكامل والنظام والاستقرار، تنظر إلى التغير باعتباره نسقاً اجتماعيّا يتواءم فى كل الأوقات مع البيئة. وفى تناولهم للتدرج الاجتماعى يعدّونه نسقاً متكاملاً، له دور فعال فى المحافظة على الاستقرار داخل المجتمع. هذا ونجد أن البنائية الوظيفية تنظر إلى السياسة باعتبارها أداة تتحقق عن طريقها أهداف المجتمع الكلية، كما أنها تستخدم فى بعض الأحيان كوسيط لتخفيف أو حل المشكلات الناتجة عن ظاهرة الصراع، إن يكن الصراع فى حد ذاته، كما

نجدها تؤكد على أن المشاركة السياسية تعطى الفرصة لظهور القيادات الفاعلة، إلى جانب أنها تسعى إلى تحقيق الرغبات والمطالب المجتمعة.

وترى البنائية الوظيفية فى تناولها للقوة أنها وسيط لتبادل مصادرها، ثم توظيفها من خلال السياسة لتتم عن طريقها الأهداف العامة.

ثانياً: اتجاه الصراع:

يؤكد هذا الاتجاه أن التغير والتفكك باعتبارهما من أكثر المظاهر الحركية المصاحبة للمجتمع، والمجتمع عندهم مسرح للمصالح المختلفة التى لها صفة التعارض، وكذلك الصراع والمجتمع فى نظر هذا الاتجاه ليس نسقاً اجتماعيّا متكاملاً. ويعدّ اتجاه الصراع فى الدولة أداة للقهر يستعملها من يحكم على المحكومين، ويتعامل مع النظام الاجتماعى باعتبار أن ديمومة التغير والصراع هى القوة المحركة فى المجتمع. وفى موضوع التدرج نجد أن اتجاه الصراع يراه أن هذا التدرج يمثل حجر عثرة فى تحقيق التكامل، وهو مصدر رئيسى لكل مظاهر الصراع، وفى اهتمامه بالسياسة يعنى هذا الاتجاه بالقوة، إلى جانب أن السياسة لها دور فعال فى حصول مجموعة معينة علىٰ امتيازات خاصة بها على حساب الآخرين، ولايجعل أصحاب هذا الاتجاه للمشاركة السياسية أية أهمية، إلا بالنسبة للأفراد المشاركين فى العملية السياسية، لذا نجدهم يعدّون السياسة، لا تحوى ردة الفعل العادلة للمجتمع، كما يعدّ اتجاه الصراع القوة أداة أنانية تخدم الذات، وتستعمل وتوجه للحصول على مزايا لمن يمتلكها على حساب فاقديها.

ثالثاً: الاتجاه الطبقى:

ويعدّ «كارل ماركس» من رواده، وقد أعطى الماركسيون أولوية إلى القوى الاقتصادية، وفرقوا بين قوى الإنتاج، وعلاقات الإنتاج، إذ يتعامل الاتجاه الطبقى مع المجتمع باعتباره مكاناً للصراع الطبقى، وأن الدولة ما هى إلا أداة منظمة للعنف ، والسيطرة عليها تتم من الطبقة الرأسمالية.

ويؤكد هذا الاتجاه على حركية التغير الاجتماعى بغض النظر عن النظام. كما أن أصحاب هذا الاتجاه عدّوا أن اللامساواة والتدرج ينتج عنهما الصراع، وهذا أمر يصعب بأى حال من الأحوال تجنبه، والسياسة وفق منظورهم أداة للحكم الطبقى لدعم السيطرة، أى أنها مظهر للبناء الفوقى.

تكون المشاركة السياسية عند الاتجاه الطبقى فى الغالب فى خدمة وتحقيق أهداف الطبقة الحاكمة. وفى المقابل تكون القوة وحسب رأى هذا الاتجاه، محتكرة من قبل مالكى وسائل الإنتاج.

رابعاً: اتجاه الصفوة:

ظهر حديثاً ضمن الإطار النظرى لعلم الاجتماع السياسى، ونشأ عن اتجاهين فرعيين، وهما: الاتجاه المحافظ والاتجاه الراديكالى. ويعارض الاتجاه الفرعى الأول وهو المحافظ، الفكر الماركسى الذى يؤكد على الطابع الاقتصادى للفئة الحاكمة، مؤكداً أن الصفوة الحاكمة ليست بالضرورة تكون مرتبطة بالصفوة الاقتصادية. الاتجاه الفرعى الثانى، وهو الاتجاه الراديكالى، وهو الذى عرف بصفوة القوة، ويؤكد هذا الاتجاه أن المجتمع هو مكان أو تجمع مسيطر عليه، ويقاد عن طريق فئة صغيرة منظمة، لأن بقية أفراد المجتمع عاجزة عن إثبات وجهة نظرها. والدولة عند أصحاب هذا الاتجاه هى أداة تستغلها الصفوة لتحقيق مصالحها ومصالح حلفائها.

إن التغير الذى يطرأ على المجتمع وفق منظور هذا الاتجاه، يحدث من أعلى إلى أسفل، كما أنهم يميلون إلى التركيز على الوضع الراهن، وهذا الاتجاه عند تناوله للتدرج يعدّه ظاهرة لأزمة الحدوث بين الصفوات والجماهير، ويعدّون ظاهرة اللامساواة ظاهرة حتمية فى وجودها، على عكس الراديكاليين الذين يرون بأنها مصطنعة وبالإمكان التغلب عليها، والسياسية عندهم ما هى إلا أداة تستخدمها الصفوات فى الحكم والتعامل مع المواطنين. أما بالنسبة للمشاركة السياسية فما هى إلا لعبة تزييف وتدليس، تقوم بها الصفوات على الجماهير الشعبية، لأن مطالب الناس ليست فى الغالب مستجابة. أما بالنسبة للقوة فهى حكر على من يحتلون المراكز العليا فى المجتمع.

خامساً: الاتجاه التعددى:

لا يعترف أصحاب هذا الاتجاه بوجود صفوة القوة، ويعاب على أصحاب هذا الاتجاه فى بعض الأحيان، أنهم خياليون فى تناولهم للمجتمع، إذ يؤكدون على أنه ذلك المجموع الذى يتفاعل فيه الفرد فى علاقته بالجماعة، وهو ذلك المكان الذى يعكس تنوع المصالح والقيم. من هنا نجد أن المجتمع مسرح يتفاعل داخله أفراده لتحقيق التماسك.

والدولة عندهم لا تختلف عن أى مؤسسة سياسية موجودة، إلا أن لها صفة الديمقراطية، نتيجة لاضطلاعها بتحقيق مصالح كل الناس، أما التغير عندهم، فهو يحدث بصفة تدريجية، لأنه يهدف فى النهاية، إلى تحقيق الأمن والاستقرار.

التعدديون يقبلون بوجود اللامساواة وذيوعها وانتشارها على نطاق واسع مما يخفف من حدتها، أما السياسة فهى داخلة فى مختلف المصالح والصراعات، كما أنها تعدّ إلى حد ما أداتها. وفى تناولهم للمشاركة السياسية، فهى تنتج نظام حكم يكون له الفاعلية فى الاستجابة لمتطلبات المنظمين لهذه المشاركة، فى حين نراهم يتناولون القوة باعتبارها عنصراً فى المجتمع، تتوزع بين عدة جماعات.. أى أن لها صفة الانتشار والتوزيع وفقاً للمصالح التى تتأسس على أساسها.

إن هذه هى أبرز الاتجاهات الفكرية التى سيطرت على علم الاجتماع السياسى، وقد اعتنت بالدرجة الأولى بعلاقة الدولة بالمجتمع.. هذه المسألة التى تعدّ من أهم المحاور النظرية لعلم الاجتماع السياسى.

أما بخصوص مناهج البحث فى علم الاجتماع السياسى، فإن كلمة (منهج) تعنى بالدرجة الأولى أسلوب العمل، وعندما نقول المنهج العلمى، فذلك يعنى طريقة العمل التى نتعامل بها مع الظاهرة موضوع الدراسة كما هى، وذلك بهدف التعرف عليها من أجل تحديدها، وكشف القوانين التى تحدد وجودها وحركتها.

والمنهج العلمى يعتمد بالدرجة الأولى على:

أولاً: الملاحظة العلمية التى تستند إلى العقل ومدى قدرته على متابعة الوقائع المختلفة ومن ثمّ تسجيلها، وتحليلها وذلك لأجل استخراج النتائج الأولية.

ثانياً: التجربة العلمية، وهى التى تتجاوز مرحلة النظر إلى الظاهرة وتتعداها، وذلك بالتدخل فى الظاهرة موضوع الدراسة، وإخضاعها للتجربة، وذلك من أجل الوصول إلى نتائج تكون أقرب إلى اليقين. على أية حال هناك بعض الاختلافات فى منظورات الدراسة بين علم الاجتماع السياسى وعلم السياسة، فالبحث فى هذا الأخير، كان شغل الفكر البشرى منذ القدم، وكان من أهدافه رسم صورة مثلى للمجتمع الإنسانى، أى بمعنى أنه كان فكراً فلسفيّا معياريّا يتطلع إلى مايجب أن يكون أكثر مما هو كائن بالفعل.

فى أواخر القرن التاسع عشر وبداية القرن العشرين، ومع تقدم العلوم السياسية، عدّ علم السياسة جزءاً من العلوم القانونية. وكان الاتجاه الأساسى هو تحديد شكل الدولة، ووظائفها. إذ عدّ هذا المنهج أنه المسئول بالدرجة الأولى عن تحويل علم السياسة إلى علم صورى لا يتسم بالموضوعية. وفى بدايات القرن العشرين وبعد التحولات الهائلة التى شهدها العالم، ثبت بما لا يدع مجالاً للشك أن المنهج القانونى لم يعد يفى بالغرض المطلوب لفهم كافة جوانب الحياة السياسية، ولا يغطى جوانب وأموراً متعددة من الواجب الاهتمام بها، مثل: القوى السياسية والاجتماعية، وكذلك العمليات السياسية كالصراع والتعاون والمنافسة والتغير السياسى.. هذه الموضوعات التى هى محور اهتمام علم الاجتماع السياسى. من هنا نجد أن علم السياسة تحول إلى علم سلوكى يتناول العمليات والتفاعلات التى تمارس فى المجال السياسى داخل الدولة.

لأجل ذلك ظهر اتجاهان متميزان فى دراسة السلوك السياسى فى إطار علم الاجتماع. أول هذين الاتجاهين: يتناول دراسة السلوك السياسى على مستوى وحدات التحليل الصغرى، ويبحث فى السلوك السياسى على مستوى الأفراد والجماعات الصغيرة. ثانى هذين الاتجاهين: يبحث فى الأنماط السلوكية على مستوى المجتمعات الكبرى.

هنا يمكننا أن نحدد أهم المناهج المستخدمة فى العلوم السياسية على النحو التالى:

أولاً: المنهج الفلسفى:

وهو الذى يعالج الظواهر السياسية من زاوية فلسفية لها خصوصية. فقد تناول «أفلاطون» ـ على سبيل المثال ـ الدولة من وجهة نظر العدالة، وتناولها «أرسطو» من

ناحية أنها تحقق مبدأ الخير، ومازال للأبحاث الفلسفية مكانة بارزة فى مجال السياسة، باعتبار أن الظواهر السياسية شأنها شأن ظواهر الحياة الأخرى. فالفلسفة تسعى جادة إلى تحقيق قيم إنسانية معينة، وفى المقابل نجد أن لكل مجتمع من المجتمعات الإنسانية موروثات تتعلق بالتقاليد والعادات ونسق القيم، هذه القيم لها الدور الفعال فى صنع الفرد، فهى التى تحدد الشخصية والاتجاه لأفراد المجتمع.

ثانياً: المنهج التاريخى:

التاريخ سجل الخبرات الماضية - إذ جاز لنا التعبير، وعالم السياسة هنا يستطيع أن يجعل من التاريخ إطاراً لمعرفة الماضى، حينما لا يجد بدّا من ذلك، أى حينما لايجد فى الواقع الحاضر ما يساعده على استنتاج تعميماته، فالظاهرة السياسية شأنها شأن الظواهر الاجتماعية الأخرى، التى هى تراكم لمجموعة من العوامل التى حدث بينها تفاعل مع مرور الزمن.

من هنا نجد أن علماء الاجتماع والسياسة فى نهاية القرن التاسع عشر قد اهتموا بدراسة التاريخ من أجل تتبع مراحل التطور، والكشف عن الأصول التى نبعت منها النظم الاجتماعية الحديثة، فعلماء السياسية على سبيل المثال: قد اعتنوا بالبحث فى تطور النظم القانونية، ونماذج السلطة، وماهية العلاقة بين الصراعات السياسية والاجتماعية. ويعدّ «جوفيانو باتيست فيكو» و«ابن خلدون» من أبرز مفكرى هذا المنهج. وربما يرجع الفضل الأكبر فى استخدام هذا المنهج إلى ابن خلدون[1]، الذى بيّن كيفية الوصول إلى القواعد العامة التى تحكم الظواهر السياسية، والأسس الاجتماعية والاقتصادية التى كان لها دور فعال فى تشكيل تلك الظواهر فى الماضى، وانتهاج التحرى فى صدق الروايات، وتعقب الظاهرة الواحدة فى تاريخ المجتمع الواحد فى مختلف الفترات الزمنية.

إن استخدامات المنهج التاريخى فى السياسة يمكننا من التوصل إلى بعض التعميمات المبنية على أساس الوقائع التى أمكننا استخلاصها من تطور النظم السياسية، وفى نفس الوقت يساعدنا على التحقق من بعض المسائل والأحكام على

1- حسن الساعاتى، علم الاجتماع الخلدونى، قواعد المنهج، دار النهضة العربية، بيروت1981، ص43 .

أساس الخبرة التاريخية، ولاتتصف الأحداث عمومًا السياسى منها وغير السياسى، لاتتصف بالاستقلالية كل على حدة، ولكنها مترابطة ومتشابكة فى سياق زمنى له صفة التحديد. ختامًا.. إن لكل نظام سياسى تاريخاً خاصًا به، ومادمنا نقبل بل نعتقد بأن النظم على كافة أشكالها تخضع لنمو وتطور وحركة عبر فترات الزمن المتلاحقة. لأجل ذلك، لكى نستطيع أن نتحقق من أن لدينا دراسة شاملة للسياسة، لابد من معرفة دقيقة بأصول وتطور النظم السياسية، وهذا بدوره يتحقق باستخدامات المنهج التاريخى المختلفة.

ثالثًا: المنهج المقارن:

من أجل الكشف عن المبادئ السياسية أو بعضها قد يجد عالم السياسة نفسه مهتمًا بتحليل المجتمعات السياسية على أساس مقارنتها بغيرها من المجتمعات، وكان «أرسطو» أول من استخدم المنهج المقارن، ثم تطور بعد ذلك على أيدى كل من «منتسكيو، توكفيل، باسى». ويقوم هذا على دراسة النظم والأحداث فى الماضى والحاضر، وجمع المعلومات اللازمة عنها، ثم تحليلها ومقارنتها بهدف استنتاج بعض المبادئ السياسية العامة. ويؤكد «جون ستيوارت مل» أن المنهج المقارن الحقيقى يعنى مقارنة نظامين سياسيين مثاليين فى كل الظروف، ولكنهما يختلفان فى عنصر واحد، حتى يمكن تتبع نتائج هذا الاختلاف.[1] ومما تجدر ملاحظته أن هناك بعض الصعاب التى تواجه تطبيق المنهج المقارن، التى ترجع بالدرجة الأولى، إلى تعقد وتعدد العوامل والمتغيرات التى تحكم الحياة السياسية.

رابعًا: المسح الاجتماعى:

يعدّ من المناهج الرئيسية التى تستخدم فى البحوث وخاصة البحوث السلوكية والاجتماعية، ويعدّ حجر الأساس فى اعتماد الباحثين عليه فى البحوث الكشفية والوصفية والتحليلية. ويعتمد المسح على الأسلوب العلمى، حيث يقيس متغيرات معينة، فهو يدرس المتغيرات فى الوضع الطبيعى لها دون أى تدخل من الباحث، من هنا أتت دراسة الظاهرة فى ظروفها الطبيعية وليست الصناعية كما يدرسها المنهج التجريبى. وهو عبارة عن دراسة عامة لظاهرة موجودة فى جماعة معينة وفى مكان محدد فى الوقت الراهن. وللمسح عدة أنواع، منها: المسح العام، كما يحدث عن التعداد العام للسكان، كذلك الدراسات الوصفية، وهى فى بعض الأحيان، لاتختلف

1ـ محمد على محمد، على عبد المعطى، السياسة، دار النهضة العربية، بيروت 1985، ص48 .

كثيراً عن المسح العام، والدراسة الكشفية التحليلية. وتسعى المسوح الاجتماعية من أجل الحصول على المعرفة وليس لإثبات رأى معين، والدراسات الكشفية والتحليلية، كذلك يتجنب الباحث التنبؤ بالنتائج ويبذل قصارى جهده للوصول إلى الدقة العلمية ولايجد حرجاً من ذكر نقاط الضعف المنهجية.

خامساً: البنائية الوظيفية وتحليل العمليات السياسية[1]:

تعدّ هذه من أهم وأكثر الأطر الفكرية العامة ذيوعاً وانتشاراً فى مجال فهم وتفسير وتحليل الواقع الاجتماعى، المتمثل فى الظواهر الاجتماعية والسياسية من خلال الكشف عن طبيعتها ووظيفتها، فالنظام السياسى يعدّه التحليل الوظيفى بمثابة نسق عام يضم بدوره أنساقًا فرعية لكل منها وظيفة أو أكثر. هذه الأنساق الفرعية تتساند وظيفيًا من أجل الحفاظ على توازن النسق العام، فالنظام السياسى يتجه دائمًا نحو التوازن والاستقرار من خلال آلية التكيف التى يحتوى عليها. على أية حال - وكما أشرت سابقًا - فإن دراسة السياسة تدور حول القوة والسلطة، فهى تتناول تعريف القوة والسلطة ومجالهما والمؤسسات التى تمارس السلطة من خلالهما. من هنا فالوظيفة تمدنا بالأدوات اللازمة والضرورية لتحليل الأنشطة السياسية غير الرسمية. هذا المنهج البنائى قد أبرز الدور السياسى للبنيات غير السياسية كالأسرة والمدرسة وغيرها. كذلك يركز على النشاط، وبالتالى يذهب بالتحليل السياسى إلى التحرر من القيم وهذا ما يعاب على المنهج.

إن مناهج العلوم السياسية تتداخل بدرجة كبيرة فى مناهج العلوم الأخرى ومفاهيمها السلوكية التى تهتم بالإنسان ودراسة سلوكه كمحور، أو مجال للعمليات والتجارب السياسية. ولذا فإننا نلاحظ ارتباط المفاهيم السياسية بالمفاهيم الاجتماعية ارتباطاً وثيقًا، فالتركيز على الفرد والجماعة والتنشئة ووسائلها فى السياسة دليل على الارتباط الوثيق بعلم الاجتماع ومناهجه.

من هنا يتأكد بما لايدعو مجالاً للشك ضرورة التنسيق بين البحث السياسى والبحث فى العلوم الاجتماعية الأخرى. إذ إن السلوك السياسى للفرد يعدّ جزءًا من سلوكه العام باعتباره كائنًا اجتماعيًا، ولابد من مراعاة الآثار الممكنة للعوامل

1- أنتونى جيدنز، دراسات فى النظرية الاجتماعية والسياسية، ترجمة أدهم عظيمة، منشورات وزارة الثقافة، دمشق 1985 ، ص 121.

الاقتصادية والاجتماعية والثقافية على السلوك السياسى. من هنا وجب أن يوجد نوع من التكامل بين الدراسات السياسية والدراسات الاجتماعية حتى تتمكن من فهم السلوك الإنسانى بصورة أعم وأشمل. وحتى نتمكن من جنى فائدة أعم من الدراسات السياسية علينا أن نتناول مايواجه المجتمع من مشاكل بما يفضى إلى خلق واقع سياسى واجتماعى أفضل، وهذا لن يتأتى بمعزل عن نسق القيم الذى يحكم حياة المجتمع ويوجه تطوره.

إن علم الاجتماع السياسى، على الرغم من أنه فرع من فروع علم الاجتماع العام، إلا أنه يستخدم مناهج كل من علم السياسة وعلم الاجتماع اللذين يفترض أن يكونا متكاملين نظرًا لاعتبار السياسة أحد الظواهر الاجتماعية التى يتناولها بالدراسة علم الاجتماع العام وفروعه. فدراسة علم الاجتماع السياسى يجب ألا تعنى بمجرد التدريب التعليمى لعلم الاجتماع العام، ولكنها آلية فعلية لتحليل المجتمع، لأن التحليل الاجتماعى هو القادر على تحديد المضمون لأية قاعدة قانونية وذلك من خلال التعرف على وجودها، وكذلك من خلال دراسة العلاقات الاجتماعية التى تنظمها هذه القاعدة القانونية المحددة.

من هنا نجد أن لدراسة علم الاجتماع السياسى متطلبات خاصة، لأن الدراسة تركز على المجموعات الاجتماعية، بغض النظر عن ميدان المجتمع المدروس. فالمؤسسة الاجتماعية لها ثوابت، ترتكز عليها استقلالية هذا الفرع من العلم، لأن هناك نوعاً من استحالة الفصل للفرد عن الوسط الاجتماعى الذى يعايشه، على أن معرفة الفرد فى كل الأوقات لاتتم إلا من خلال الوسط الاجتماعى الذى يحيط به.

لأجل ذلك فالوجود السياسى والاجتماعى حقيقة شاملة، وكل بحث يتناول إحداهما بمنعزل عن الآخر هو بكل تأكيد سيشوه تلك الحقيقة، فالدراسة الشمولية هى التى تجنبنا هذا الانحراف.

إن البحث فى علم الاجتماع السياسى سيواجه صعوبات أساسية، لأن عليه أن ينتهج منهج الدراسة الشاملة والحركية، حتى يتسنى له أن يتجنب هذه المنزلقات،

ولأن موضوع علم الاجتماع السياسى هو مجموع التجمعات الاجتماعية التى تكوّن المجتمع، ولها دور فعال فى صنع القرار.

أحب هنا أن أؤكد على نقطتين هامتين:

أولهما: هى أن علم الاجتماع لايستطيع دراسة السلوكيات التى تمارس من قبل المجموعات البشرية أو القرارات التى تتخذها بمعزل عن سلوكها السياسى.

والثانية: هى أن البحوث التى تتعلق بعلوم المجتمع لها مضمون وقضايا سياسية، على أية حال بإمكان علم الاجتماع السياسى أن يوظف المناهج المستخدمة، سواء أكانت فى العلوم السياسية أم الاجتماعية، والتى كما أشرت سابقًا، يغلب عليها التكامل، فى دراسة وتحليل القضايا والظواهر التى يتناولها بالدراسة.

* * *